أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/02/27م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

وزير يمني: الإمارات أنشأت جيوشاً قبلية ومناطقية ولن نقبل استمرار الوضع 3

تدمير سوريّة توطئة للقضاء على فلسطين..... 5

الجامعة العربية تدين فرض اسرائيل ضرائب على كنائس القدس..... 8

رفض عربي ودولي لفرض الضريبة على الممتلكات الكنسية في القدس..... 9

ملك المغرب يجري عملية في القلب في باريس..... 12

السعودية على حافة الإفلاس بحلول 2020..... 13

مجلس الأمن يعتمد بالإجماع مشروع القرار الروسي بشأن اليمن..... 16

وزير يمني: الإمارات أنشأت جيوشاً قبلية ومناطقية ولن نقبل استمرار الوضع

صنعاء، عدن – العربي الجديد 26\2\2018

وجه وزير في الحكومة اليمنية الشرعية، اتهامات رسمية للإمارات العربية المتحدة، بإنشاء جيوش قبلية ومناطقية، في المحافظات الجنوبية لليمن، ولّمح إلى مسؤوليتها عن انتشار عصابات وتنظيمات إرهابية، بما فيها تنظيم "القاعدة"، بشكل غير مسبوق، معلناً أن اليمن "لن يقبل باستمرار الوضع على ما هو عليه".

وقال وزير النقل في الحكومة اليمنية، صالح الجبواني، في تصريح مصور، إن "الوضع في كل المحافظات المحررة (من الحوثيين)، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية لليمن، وضع سيئ جداً"، وإن "هناك جيوشاً قبلية أنشأتها الإمارات وجيوشاً مناطقية"، بالإضافة إلى "عصابات"، وتابع "حتى القاعدة أصبحت تنتشر من طرف المحافظة إلى طرفها"، مشيراً إلى أن "تنظيم القاعدة، لم ينتشر في أي وقت سابق، كما هو الأمر اليوم".

وأضاف الوزير اليمني "نحن كدولة لن نقبل باستمرار هذا الوضع، لا بد من تصحيح العلاقة في إطار التحالف، وإلا فأنا كعضو في الحكومة لا يشرفني الاستمرار في هذه الحكومة". وتابع "إما نصحح الوضع وتكون الإمارات حليفاً للحكومة فقط، وإلا نتخذ قراراً سياسياً من أعلى المستويات إلى أدناها، بأن هذه الشراكة، ذهبت في اتجاهات ومساقات أخرى".

وأعلن الجبواني، أنه في طريقه إلى العاصمة السعودية الرياض، للقاء الرئيس عبدربه منصور هادي، لوضعه أمام الوضع الحاصل في البلاد، وكرر بأن استمرار "هذا الوضع غير مقبول وإن "اليمن لن تركع لأحد".

وجاءت تصريحات الوزير اليمني عقب اعتراض موكبه، من قبل قوات ما يُعرف بـ"النخبة الشبوانية"، التي قال الوزير إنها "تابعة للإمارات"، مشيراً إلى أنه "كان في طريقه لافتتاح ميناء قنا في محافظة شبوة، إلا أن القوات التي قامت باعتراض موكبه أبلغته أن ذلك، بأوامر من القوات الإماراتية".

وكشف الوزير اليمني عن معلومة مثيرة، وهي أن رئيس أركان الجيش الإماراتي (لم يذكر اسمه)، كان يوم السبت الماضي، في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة، وتابع أنه لا يستبعد أن تكون الأوامر التي صدرت بمنعه من الوصول إلى الميناء، قد صدرت من رئيس الأركان الإماراتي.

وتعد تصريحات الوزير اليمني الأخطر من نوعها، منذ بدء الأزمة المتصاعدة بين الحكومة اليمنية الشرعية، والإمارات التي تتولى واجهة نفوذ التحالف في المحافظات الجنوبية لليمن، وحملت التصريحات اتهامات خطيرة للإمارات، تشير إلى مرحلة غير مسبوقة من التصعيد.

تدمير سوريّة توطئة للقضاء على فلسطين

زهير أندراوس رأي اليوم 26\2\2018

منذ إقامة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطينيّ، بمساعدة ومباركة الغرب الاستعماريّ، وتواطؤ بعض القيادات العربيّة آنذاك، لم ينفكّ أقطاب هذه الدولة المارقة عن التصريح جهارًا- نهارًا أنّ سوريّة، كانت وما زالت وستبقى مستهدفةً للأطماع الصهيونيّة، التي تتخطّى حدود فلسطين التاريخيّة. فها هو دافيد بن غوريون، "المؤسّس"، أكبر مثال على ذلك، فهو الذي أطلق مقولته الخبيثة: "عظمة إسرائيل لا تكمن في ترسانتها النوويّة، بل في القضاء على مصر والعراق وسوريّة"، وبالتالي لا يُمكن بأيّ حالٍ من الأحوال، الفصل بين ما يجري هذه الأيام في سوريّة عن الماضي والتاريخ والأجندات الصهيونيّة والغربيّة الاستعماريّة معها، ذلك أنّ تقسيم سوريّة لم يغب يومًا عن الاستراتيجيات الصهيونيّة منذ ما قبل زرع إسرائيل.

***

من نوافل القول إنّ مؤسسي الصهيونية وأقطاب الدولة العبريّة كانوا يستهدفون سوريّة بشكلٍ دائمٍ ومنهجيٍّ، إنْ كان ذلك في أدبيات هرتسل وجابوتنسكي، ومن ثمّ في مرحلة ما قبل عدوان 1967، أوْ في مرحلة ما بعد ذلك العدوان. فسوريّة بالنسبة لهم كانت وما زالت وستبقى العدّو الأوّل والأخطر في مجموعة الدول العربيّة المحيطة بدولة الاحتلال، وقد ازدادت هذه النظرة إلى سورية حدّة في أعقاب حرب 1973، وبشكلٍ خاصٍّ بعد أنْ تهافت الرئيس المصري الأسبق أنور السادات وراء التسوية، والتوقيع على معاهدة كامب ديفيد، حينها بقيت سوريّة الدولة العربيّة المجاورة الوحيدة التي تتخذ موقفًا علنيًا رافضًا للتسويات والتطبيع، وقد تعامل ساسة وقادة إسرائيل مع سوريّة على مدى سنوات السبعينيات أو الثمانينيات مرورًا بالتسعينيات، وصولاً إلى أيامنا هذه، بوصفها الدولة العربيّة التي تُشكّل تهديدًا استراتيجيًا لإسرائيل، وما زالت تل أبيب تعمل على إسقاطها من الأجندة.

***

سوريّة، وربمّا لبنان بفضل حزب الله، بقيت اليوم وحيدةً في المعركة، بعد أنْ أدار العرب ظهرهم لها، ولم يتورّعوا عن طردها من جامعة الدول العربيّة، ومع ذلك يُواصل جيشها العربيّ العقائديّ، بمُساعدةٍ من إيران وحزب الله وروسيا، خوض معركةٍ شرسةٍ ضدّ القوى التي تكالبت عليها من جميع أصقاع العالم، فمصر،

أكبر دولة عربيّة، تمّ إخراجها من محور الممانعة والمقاومة عام 1979 بعد التوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل. والأدهى من ذلك، أنّ القاهرة اليوم، لا تُقيم علاقات دبلوماسيّة مع دمشق، وسحبت سفيرها من سوريّة، وطردت السفير السوري. تدور هذه الوقائع العبثيّة، فيما تُعلن تل أبيب أنّ الرئيس المصريّ السيسي هو كنز إستراتيجيٍّ، وفي الوقت عينه تُوقّع مصر على اتفاقية لشراء الغاز الطبيعيّ من دولة الاحتلال بقيمة 15 مليار دولار، علاوةً على قيام سلاح الجوّ الإسرائيليّ بتنفيذ مئات الهجمات على معاقل تنظيم "داعش" في سيناء، بحجّة مُحاربة الإرهاب، مع أنّ الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي العربيّة، هو أعلى مراحل الإرهاب، واحتلال إسرائيل لفلسطين كان وما زال من أخطر الجرائم التي ارتُكبت في العصر الحديث.

***

ولعلّ في الإشارة الموثّقة لجملةٍ من مواقف قادة الدولة العبرية تجاه سوريّة عبرة لمَنْ يُريد أنْ يعتبر من المجيشين المضللين في أخطر حملةٍ أمريكيّةٍ صهيونيّةٍ لإسقاط سوريّة الدولة والوطن والتاريخ والحضارة والتهديد. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، في 1988، قال الضابط افرايم لبيد إنّ سوريّة ما زالت تُشكّل العدّو الأوّل، والجيش الإسرائيليّ يبذل الجهود كافة استعدادًا لمواجهة هذا التهديد، أمّا يتسحاق رابين فعبّر عن قلقه من تحالف القوى العسكريّة العربيّة عمومًا وقال: قليلون هم الذين يُلاحظون حجم كميّات الأسلحة الحديثة التي بحوزة الجيوش العربيّة، ففي السنوات الأخيرة بذلت الدول العربيّة مثل سوريّة والعراق جهودًا خاصّة للحصول على أسلحةٍ حديثةٍ مثل صواريخ أرض- أرض، فاليوم تستطيع سوريّة والعراق إطلاق صواريخ أرض- أرض تحمل رؤوسًا متفجرّة بوزن يتراوح بين نصف طن إلى طن باتجاه إسرائيل، وزاد: لدى سوريّة عدد من الدبابات يُساوي ثلاثة أضعاف تلك التي بحوزة فرنسا، وجزم قائلاً إنّ التهديد الفوريّ لإسرائيل هو من جانب سوريّة.

***

مُضافًا إلى ما ذُكر أعلاه، وهناك العديد من تصريحات قادة إسرائيل التي تؤكّد بشكلٍ غيرُ قابلٍ للتأويل أنّ بلاد الشام ما زالت تُشكّل الخطر الاستراتيجيّ على إسرائيل. وفي هذا السياق، لا بدّ من الاستعانة بالبروفسور الإسرائيليّ المناهض للصهيونية يسرائيل شاحك، الذي كان أكثر إصابة وتصويبًا في فكّ رموز الإستراتيجيّة الإسرائيليّة عندما قال: إنّ إسرائيل لا يُمكن أن تسمح لأيّة دولةٍ في الشرق الأوسط بتطوير إمكانات نوويّة أوْ إستراتيجيّة، وتُعطي لنفسها الحق في استخدام ما تراه مناسبًا من وسائل لمنع مثل هذا

الاحتمال حتى تبقى في وضع احتكار التفوق العسكريّ، على حدّ قوله. وغنيٌ عن القول إنّ إسرائيل مدعومةً بالمُطلق من أمريكا، التي سمّاها حكيم الثورة وضميرها، الشهيد جورج حبش: رأس الحيّة.

***

خُلاصة الكلام: أمريكا تضخّ مئات المليارات لضمان تفوقّها العسكريّ على جميع دول العالم، وإسرائيل تتلقّى الدعم الماديّ والمعنويّ من واشنطن، ونقل السفارة الأمريكيّة لإسرائيل في ذكرى النكبة هو أكبر دليلٍ على أنّ أمريكا في عهد ترامب مستمرةً في مُساندة دولة الاحتلال في جميع المجالات. بناءً على ما تقدّم، وبحسب كلّ الدلائل والمؤشرات، نعتقد أنّ ما يجري في سوريّة من تدّخلٍ عسكريٍّ خارجيٍّ ومن تدميرٍ منهجيٍّ ومن إصرار على إسقاط سوريّة، أوْ على الأقّل تقسيمها، لا يخدم في المحصلة العامّة من الناحية الإستراتيجيّة سوى الأجندة الصهيونيّة، وكما هو معروف فإنّ إسرائيل مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالأجندة الإمبرياليّة، والتقارير التي تُنشر في وسائل الإعلام العبريّة والغربيّة عن تحالفٍ إسرائيليٍّ مع الدول المُصنفّة وفق مُعجم تل أبيب بـ"الدول العربيّة السُنيّة المُعتدلة"، هو تأكيد آخر على أنّ الأمور تغيرّت بشكلٍ مُثيرٍ ولافتٍ: فقد أصبحت إيران، وفق هذه الدول العدّو رقم واحد، فيما نتنياهو يؤكّد بمُناسبة أوْ بغيرها أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة هي مصدر الشرّ والإرهاب في المنطقة، وتساوق المصالح بين تل أبيب والدول الـ"عربيّة المُعتدلة"، لا يُشكّل خطرًا على سوريّة فقط، بل ربمّا يكون هو المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينيّة، التي كما ذكر الجنرال عاموس يدلين، (25.02.18) مدير مركز أبحاث الأمن القوميّ في تل أبيب، باتت هامشيةً وثانويّةً بالنسبة للمجتمع الدوليّ.

الجامعة العربية تدين فرض اسرائيل ضرائب على كنائس القدس

القاهرة- "القدس" دوت كوم- صلاح جمعة- 2018\2\26

أدانت الجامعة العربية اليوم الاثنين، اعلان سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن بدء تشغيل آلية لتحصيل ضريبة الاملاك "الارنونا" على مباني وممتلكات الكنائس في مدينة القدس المحتلة.

ووصف سعيد ابو علي الامين المساعد رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية في تصريح له، هذا الاجراء بانه "عدوان جديد على الشعب الفلسطيني في القدس بمسيحية ومسلميه، ومواجهه غير مسبوقة مع كنائس مدينة القدس وسلسلة من مخططات سلطة الاحتلال للتصعيد تجاه المدينة المقدسة واهلها".

واشار ابو علي الى ان اسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) دأبت على انتهاك جميع قرارات الشرعية الدولية والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في ظل غياب المساءلة الدولية ، كما ان سلطة الاحتلال بقرارها هذا فرض الضرائب على دور العبادة تسعى لإلغاء اتفاقياتها الموقعة مع حاضرة الفاتيكان منذ عقود، وتعمد بشكل ممنهج على تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس.

وشدد على ان هذه السابقة الخطيرة لاستهداف الكنائس تعرض قدرتها على القيام بدورها، وتقوض العمل المسيحي في الاراضي المقدسة، كما ناشد المجتمع الدولي وبالأخص مسيحيي العالم للاضطلاع بمسؤولياتهم لوقف ما تتعرض له مدينة السلام، رمز التعايش والتآخي من استهداف للوجود المسيحي التاريخي كما الاسلامي في المدينة، والذي يعد جزءا لا يتجزأ من تاريخ وحضارة هذه المدينة وفلسطين، مطالبا المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل كقوة احتلال للتراجع فورا عن هذا القرار.

رفض عربي ودولي لفرض الضريبة على الممتلكات الكنسية في القدس

عون يعتبر ذلك استهدافا للوجود المسيحي وموغيريني تنتقد وتأمل في إيجاد حل لهذه المسألة

عواصم . «القدس العربي»– وكالات: 27\2\2018

تواصلت أمس ردود الافعال ضد اعتزام إسرائيل فرض الضريبة على ممتلكات الكنائس في القدس المحتلة» التي أدت الى اتخاذ قرار إجماعي بإغلاق كنيسة القيامة في المدينة.

وأعلن رئيس اللجنة الرئاسية الفلسطينية لشؤون الكنائس، حنا عميرة، أمس، أنه لن يتم إعادة فتح كنيسة القيامة في القدس إلا في حال تراجعت إسرائيل عن قرار فرض الضرائب على أملاك الكنائس في المدينة المحتلة. وقال عميرة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تصريح للأناضول، إن «مؤسسات دينية أخرى ستغلق أبوابها قريبا، احتجاجا على القرار الإسرائيلي»، دون ان يحددها.

واعتبر أنّ إسرائيل «تختبىء وراء قرار فرض الضرائب، بخصوص أملاك الكنائس، في الوقت الذي ترمي فيه، في الواقع، إلى السيطرة على العقارات والأراضي التابعة للكنائس، التي تشكل 30% في المئة تقريبا من مساحة القدس الشرقية.

وأشار إلى أن القرار الإسرائيلي «لم يكن ليتم لولا أن استمدت إسرائيل تشجيعا من قرار (الرئيس الأمريكي دونالد) ترامب بشأن القدس، ما يعني أنّ الاحتلال يحاول توسيع الهجوم ليشمل جميع المقدسات أي المسيحية والإسلامية».

كما اعتبر عميرة أن محاولة فرض الضريبة على ممتلكات الكنيسة تمهد أيضا لفرض الضرائب على أملاك الأوقاف الإسلامية في القدس، لافتا الى أن هذه الحملة تستهدف مزيدا من تهويد وأسرلة (جعله إسرائيليا) القدس».

وأكد أن المؤسسات الكنسية تشغل أكثر من 3 آلاف و500 شخص في مدينة القدس، وتقدم خدمات لعشرات الآلاف من الفلسطينيين بشكل عام، موضحا أن فرض الضرائب عليها يمثّل «محاولة لضرب صمود الفلسطينيين، وإجراءات قسرية تمهيدا لإغلاقها».

وفي الصدد ذاته ، لفت عميرة إلى أن الأردن وفلسطين والفاتيكان، يعملون حاليا في إطار دولي من أجل وقف قرار فرض الضرائب الذي رأى فيه «اعتداء واضحا على القدس والفلسطينيين وحرية العبادة، كما أنه يمس بالوضع القائم «الستاسكو» في القدس.

و»الستاسكو» هو مصطلح يستخدم للتأكيد على بقاء الوضع الراهن في القدس على ما هو عليه، بما يسمح بحرية العبادة لأتباع الديانات الثلاث (الإسلام واليهودية والمسيحية). وبعد احتلال القدس الشرقية عام 1967، تعهدت إسرائيل بإبقاء الوضع القائم في القدس، وعدم المساس بحرية العبادة للمدينة.

واعتبر الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس أن اعتزام إسرائيل فرض ضرائب على الكنائس في مدينة القدس، «استهداف ممنهج لما تبقى من الوجود المسيحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة». وقال عون في تصريح نقلته الوكالة الوطنية للإعلام في لبنان إنه يدين القرار الإسرائيلي الذي «يتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات الخاصة بأماكن العبادة في مدينة القدس».

وأضاف أن «القرار بمثابة استهداف ممنهج لما تبقى من وجود مسيحي في الأراضي المحتلة من إسرائيل التي تتعمد التطهير العرقي والديني بحق كل ما ومن هو غير يهودي، تحقيقاً لمشروعها القائم على العنصرية بكل وجوهها».

ويصل عدد المسيحيين في القدس حاليا لنحو 10-12 ألف نسمة، من إجمالي عدد السكان البالغ 300 ألف فلسطيني. ويقول رؤساء الكنائس المسيحية في القدس إن إسرائيل تسعى إلى إضعاف الحضور المسيحي في المدينة.

وانتقدت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيدريكا موغيريني، أمس، قرار السلطات الإسرائيلية فرض ضرائب على الممتلكات الكنسية في مدينة القدس.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في العاصمة البلجيكية بروكسل. وقالت موغيريني، «نأمل إيجاد حل لهذه المسألة في أقرب وقت، فالقدس مدينة مقدسة للأديان الثلاثة، وينبغي على الجميع احترام هذه الميزة الخاصة للمدينة».

وذكرت أنها ستبحث اليوم في بروكسل مع وزراء خارجية دول عربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وأعربت عن تأييدها لتسوية قائمة على حل الدولتين وعاصمتهما القدس، مجددة موقف الاتحاد الأوروبي باعتبار كافة الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية غير شرعية.

من جانبه، أوضح الصفدي أن العالم العربي مستمر بدعمه القوي والثابت من أجل سلام دائم وشامل، وشدد على أن التوصل إلى السلام لا يكون إلا عبر حل الدولتين مع الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

وقال «يجب أن تكون القدس رمز السلام، ولكن مع الأسف لا يمكن ذلك طالما بقيت تحت الاحتلال».

وعقد في بروكسل، أمس اجتماع، لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، و6 وزراء خارجية عرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

ويأتي هذا الاجتماع بعد أيام من خطاب للرئيس الفلسطيني محمود عباس، الأسبوع الماضي، في مجلس الأمن الدولي، طرح خلاله مبادرة للسلام مع الاسرائيليين، تشمل عقد مؤتمر سلام دولي تنبثق عنه لجنة دولية ترعى أي مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ملك المغرب يجري عملية في القلب في باريس

باريس – 'القدس العربي'': 27\2\2018

أجرى العاهل المغربي محمد السادس، الإثنين، عملية جراحية ناجحة في عيادة ''Ambroise'' بالعاصمة الفرنسية باريس، وذلك بعد أن عانى من اضطرابات في دقات القلب.

وأكدت وكالة الأنباء المغربية أن إيقاع نبض القلب انتظم من جديد بعد الاضطرابات التي شعر بها الملك في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وذكرت الوكالة أن الفريق الطبي الذي أشرف على العملية تكون من الأطباء: عبد العزيز ماعوني وأوليفي توماس وسيباستيان بلوك وأوليفي ديبورغ وعلي شايب والحسن بليماني.

السعودية على حافة الإفلاس بحلول 2020

الدوحة – الشرق القطرية 27\2\2018

زيادة الإنفاق العسكري يستنزف احتياطاتها

الرياض غارقة في عجز مالي بلغ 19% من الناتج المحلي الإجمالي

الاقتصاد السعودي توقف عن النمو بنسبة تصل إلى 0 %

رفع أسعار الوقود بنسبة 50٪ والقادم التوقف عن دعم الماء والكهرباء

توقعت تقارير اقتصادية أن السعودية ربما في ظرف السنوات القادمة قد تجد نفسها غارقة في عجز مالي، مع توقعات أن يمتد هذا العجز الكبير لاقتصادات خليجية أخرى مثل البحرين مقابل تأثيرات أقل حدة على العراق، بينما يبدو الاقتصاد القطري والكويتي والعماني الاكثر صمودا أمام الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالميا، وتعود أسباب هذا التراجع الى انخفاض أسعار النفط، وزيادة الإنفاق العسكري والالتزامات الاجتماعية فإن الاحتياطيات المالية للرياض ستنفد بحلول عام 2020 بحسب صحيفة " ليزيكو" الفرنسية.

وصرح صندوق النقد الدولي في وقت سابق أن الاقتصاد السعودي توقف عن النمو بنسبة تصل إلى صفر في المائة بسبب انخفاض عائدات النفط، إذ أشارت البيانات الأخيرة إلى نسبة تصل إلى صفر فاصلة واحد في المائة في النصف الأول من 2017، بعد ما كانت 0.4 %.

وأرجع المحللون الأمر، طبقا لـ بلوبرج الاقتصادية، إلى انخفاض انتاج أوبك من النفط وعدم الثبات في أسعاره، بالإضافة إلى الإجراءات التي تقوم بها المملكة بهدف الحد من اعتمادها الكلي على النفط الخام.

و بناء عليه، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو لهذا العام من 2.1% إلى 1.7% وهي نسبة مهمة مقارنة بالنمو الفعلي للعام الماضي الذي بلغ 0.2%. وقال الصندوق بعد اختتام مشاورات المادة الرابعة مع السعودية "إن النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المملكة سيقترب من الصفر، مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي النفطي في إطار التزامات المملكة بمقتضى اتفاق أوبك لخفض مستويات إنتاج النفط في محاولة للحد من وفرة المعروض في السوق ودعم الأسعار". إلا ان الصندوق خفض في مراجعته لآفاق الاقتصاد العالمي توقعاته للنمو في السعودية، المصدر الاول للنفط الخام في العالم، الى 0,1% فقط في مقابل 0,3% في توقعاته لشهر ابريل الماضي.

والمرة الأولى التي انكمش فيها الاقتصاد السعودي بهذا القدر ترجع إلى العام 2009، عندما سجل الاقتصاد انكماشا ب2% على خلفية تراجع عائدات النفط بعد الازمة الاقتصادية العالمية.

ويؤثر انخفاض أسعار النفط والتدابير التقشفية المتخذة بشأن الاقتصاد السعودي على الاقتصاد السعودي بشكل عام. وتواجه المملكة تحديا كبيرا في ضوء تطبيق مخطط انتقالي من الاعتماد على النفط في الإنتاج إلى الاعتماد على مساعدات صندوق النقد الدولي الذي أعرب عن عزمه على مساعدة الحكومة بشكل كبير في السنوات القادمة بهدف تخطي العجز المالي. وحذر صندوق النقد من انه "اذا تواصل التراجع الحالي لاسعار النفط فيمكن ان تؤثر اكثر على آفاق الدول المصدرة للنفط في المنطقة". ويلاحَظ أن القروض المتعثرة سجلت زيادة بنسبة 1.4%.

وتقول تقارير اقتصادية إن الانخفاض السريع في الأسهم المالية السعودية دفع الحكومة مؤخرا إلى رفع أسعار الوقود بنسبة 50٪، على خلفية الانخفاض الكبير في أسعار النفط. وقد يكون القادم هو التوقف عن دعم الماء والكهرباء، فضلا عن تجميد مشاريع البناء. بالإضافة إلى ذلك، تدرس الرياض، ولأول مرة، فرض ضريبة 5٪ على القيمة المضافة. وتهدف كل هذه الإجراءات للسيطرة على عجز الموازنة، الذي وصل إلى 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي. وتضيف التقرير أن مبيعات النفط لا تغطي سوى نصف تكاليف المملكة العربية السعودية، وهم ما سيدفع الرياض إما إلى الدين أو اقتراض المال من احتياطياتها. وبالمعدل الحالي، وفقا لخبراء في صندوق النقد الدولي، فإن الاحتياطيات المالية للبلاد ستختفي بحلول عام 2020.

ومع ذلك، لا يعد انخفاض أسعار النفط هو التهديد الوحيد للمملكة، إذ تقول التقارير إن المشكلة الأخرى هي المواجهة مع إيران من أجل الهيمنة على المنطقة. وكانت آخر المواجهات غير المباشرة هي العملية العسكرية ضد الحوثيين في اليمن. وتوضح توقعات صندوق النقد الدولي أن تحتاج المملكة من أجل التغلب على العجز الحاصل في الموازنة إلى وصول سعر البرميل الواحد من النفط إلى 106 دولارات. ويشرح تقرير المؤسسة المالية أن الرياض يمكنها الصمود خمس سنوات في حال بقيت أسعار الذهب الأسود على ما هي عليه الآن، لكن بعد مرور تلك الفترة قد تجد السعودية نفسها دون سيولة مالية.

ويشدد صندوق النقد الدولي على أن "الظروف الحالية في المنطقة تجعل تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن النفط مطلبا أكثر إلحاحا، إذ من المرجح أن تظل أسعار النفط منخفضة". ويؤكد تقرير للقسم

الاقتصادي في شبكة "سي إن إن" الأميركية، من جهته، على أن "السعودية مضطرة للتخلي عن نفقات ما للتغلب على واقع انهيار أسعار النفط." لكن "سي إن إن" نقلت عن الخبير الاقتصادي هنري سميث قوله "من المستبعد أن تقوم الرياض برفع الضرائب على المواطنين أو اتخاذ اجراءات تمس الجانب الاجتماعي تجنبا لأي حراك مثل ما حدث في دول عربية سنة 2011". ويضيف سميث أن خطوة من هذا القبيل "في محيط يتسم بعدم الاستقرار ستكون بمثابة مغامرة سياسية".

مجلس الأمن يعتمد بالإجماع مشروع القرار الروسي بشأن اليمن

ينص على تمديد العقوبات، ولا يشير إلى الدور الإيراني في دعم الحوثيين، خلافاً لمشروع قرار بريطاني أجهضه "فيتو" روسي.

نيويورك/محمد طارق/الأناضول 2018\2\27

اعتمد مجلس الأمن الدولي، مساء الإثنين، بالإجماع، مشروع قرار روسي بشأن تمديد العقوبات الدولية المفروضة علي اليمن.

يأتي ذلك فيما أخفق المجلس، خلال الجلسة نفسها، في اعتماد مشروع قرار أعدته بريطانيا، يندد بالتدخل الإيراني في اليمن، بسبب استخدام موسكو حق النقض "الفيتو".

واعتبر المندوب الروسي لدي الأمم المتحدة فاسيلي نيبيزيا، مشروع القرار البريطاني بأنه يؤدي إلى "زيادة التوتر وخلق نزاعات بين الأطراف المتورطة في الصراع اليمني".

وقال "نيبيزيا"، في إفادته أمام الجلسة، "بدلاً من التلاعب بالنزاعات في المنطقة، خاصة بين السنة والشيعة، اقترحنا مساراً يؤكد علي الجهود الجماعية.. نحن طالبنا بتمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات بمجلس الأمن بشأن اليمن".

وأضاف "وقفنا ضد أي أحكام مسبقة (يقصد مشروع القرار البريطاني) تؤدي إلى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع، لا تستند إلى معلومات يمكن التأكد منها".

وأوضح المندوب الروسي أن مشروع القرار البريطاني "لم يحظ بتوافق الآراء". مضيفًا أن "الأمر لا يتعلق فقط بمجرد توجيه الاتهام إلى إيران".

وينص القرار الروسي على تمديد العقوبات المفروضة على اليمن لمدة عام، لكنه لا يحمل أي ذكر لطهران، بخلاف مشروع القرار البريطاني، الذي كان يطالب بفرض عقوبات على إيران لدورها في "تزويد" الحوثيين بالصواريخ.

وهاجمت نائبة المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة كيلي كيري استخدام روسيا "الفيتو" لعرقلة مشروع القرار البريطاني، ووصفته بـ"الأمر الشائن".

وقالت كيري، في إفادتها خلال الجلسة، إن ما قامت به روسيا هو فقط "حماية إيران من مغبة بث سمومها في المنطقة".

ولفتت إلى أن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أوضح "التفاصيل المروعة" لما تقوم به إيران في اليمن، حيث تقوم بتزويد الحوثيين بتكنولوجيا الطائرات بدون طيار وتكنولوجيا القذائف.

وتابعت أن الاستخبارات الأمريكية كانت تعرف ذلك منذ زمن طويل، محذرة من أن استخدام جماعة "الحوثي" للصواريخ الباليستية ضد السعودية من شأنه تحويل الصراع إلى نزاع طويل في الشرق الأوسط.

وفي بداية الجلسة طرح رئيس مجلس الأمن الدولي المندوب الكويتي منصور العتيبي على أعضاء المجلس مشروعي القرارين البريطاني والروسي للتصويت خلال الجلسة.

وقال العتيبي، في إفادته خلال الجلسة، "نحن في الكويت نستنكر اعتداءات الحوثيين ونعتبر إطلاق الصواريخ على الأشقاء في السعودية تطوراً خطيراً، ونؤكد وقوفنا بجانب أشقائنا في المملكة العربية السعودية".

ويحضر القرار الدولي رقم 2216 تصدير السلاح إلى جماعة الحوثيين باليمن.

ويشهد اليمن منذ نحو 3 أعوام، حرباً عنيفة بين القوات الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، المسنودة بقوات التحالف العربي بقيادة السعودية من جهة، و"الحوثيين"، المدعومين من إيران، من جهة أخرى.

تم بحمد الله